الصين وخيارات المشاركة في إدارة النظام الدولي (الانفتاح والتعاون مع روسيا الاتحادية أنموذجا)

أ. د. منعم صاحي العمار* الباحثة ابتهال مظهر علي**

الملخص

حدثت تغيرات كبيرة في النظام العالمي خلال العقود الثلاثة الماضية ، أدّت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقًا) كقوة عظمى منافسة للقوة العظمى الأخرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح هذا النظام يتحكم فيه قطب واحد بعد أن كان قطبان ، وفي ظل هذه التغيرات برز الاتحاد السوفيتي من جديد متمثلًا بروسيا الاتحادية التي أصبحت قوة عظمى أخرى تنافس أمريكا ، وساعدت هذه التغيرات تنامي وبروز قطب ثالث جديد ألا وهو الصين، فبعد أن كانت دولة منعزلة يحكمها نظام شمولي صارم ومنغلقة على نفسها، ومن خلال رؤى جديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية والتكنولوجية أصبحت دولة قوية من خلال تمتعها بمزايا جيوغرافية بالقرب من تايوان ومن بحر الصين، جعلها تتوسع كقوة عظمى على نطاق عالمي وليس مقتصرًا على شرق المحيط الهادي وتايوان وبحر الصين الجنوبي ، وبدأت الصين تسعى للتنافس المباشر مع الولايات المتحدة في كل جوانب التطور العسكري والتكنولوجي وتعزيز قدرتها وقوتها العالمية ، وتوسيع تأثيرها وسيطرتها في وسط آسيا، والمحيط الهندي، والبحر المتوسط، والخليج، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأوربا، والقارة الأفريقية، وأمريكا اللاتينية ، لا سيَّما التعاون والانفتاح مع روسيا الاتحادية كإحدى خياراتها للمشاركة في إدارة النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية : الصين _ روسيا الاتحادية_ الانفتاح _ التعاون _ النظام الدولي

China and the Options of participation in Managing the International Order (Opening and Cooperation with the Russian Federation as a model)

Abstract:

Major changes have been done in the world order over the past three decades، these changes led to collapse of the Soviet Union (USSR) as a rival superpower

* كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين

** ماجستير العلوم السياسية ، جامعة النهرين، قسم الإستراتيجية . Ebtihaltot6658@gmail.com

of the other power, which is the United States of America، this international order became controlled by one pole after it was two poles، and under these changes the Soviet Union re-emerged represented through the Federal Russia، which became another superpower competing with America، and these changes helped the growth and emergence of a third new pole; China، after it was an isolated country. Governed by a strict and closed totalitarian regime and through new visions in the political، economic، strategic، military and technological fields، it has become a powerful country through its geographical advantages near Taiwan and the Sea of China، making it expand as a superpower on a global scale and not limited to the East Pacific، Taiwan and the South China Sea. African - Latin America، particularly cooperation and openness with the Russian Federation as one of its options for participating in the managing of the international order.

Keywords : China - Russian Federal – Opening- Cooperation - International Order.

المقدمة

إن أهم ما يتميز به واقع العلاقات الدولية في التحليل الاستراتيجي بأنه ليس حالة جامدة ، بل عملية متغيرة ومتطورة تتسم بالحركة والديناميكية ، وتندفع من سعي الأطراف الفاعلة ذات العلاقة إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها النسبية التي تعكس ما تحوزه من قدرات وإمكانات وموارد متاحة ، فعندما تتغير القدرات بشكل حاسم لدى طرف ما من أطراف التفاعل ، فإن باقي الأطراف يسعون إلى إعادة التوازن من جديد عبر تفعيل سياسات واستراتيجيات جديدة تتناسب مع مستجدات الواقع الدولي وتحولاته ، إذ تدرك الأطراف الفاعلة في ذلك الواقع أنه في ظل بيئة دولية لا يحكمها إلا منطق التنافس والصراع والذي يتحول بدوره إلى سياسات وسياسات مضادة ؛ أي حماية حدودها ومكتسباتها المعطاة ، فضلًا عن تحقيق مصالحها واستراتيجياتها المبتغاة ؛ انما هو رهن امتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة وتعظيمها إلى أبعد مدى ممكن .

أهمية البحث: يعد الواقع الدولي متغيرًا فيما يتعلق بتراتبية الدول الكبرى والمؤثرة صعودًا وهبوطًا وفقًا لما تحوزه الفواعل من الدول من محددات ومرتكزات القوة والتي تقوم على أسس مادية ومعنوية ، وترتبط بالنسق الدولي السائد في مرحلة زمنية ما وما يتضمنه ذلك النسق من عناصر ومحددات تشمل الوحدات والبنيان والمؤسسات والعمليات ، أي واقع تلك الدول أيضًا لا يتسم بالثبات التام أو الجمود فيما يتعلق بسياساتها واستراتيجياتها و تفاعلاتها الدولية ، الأمر الذي يجعل من الأهمية بحكم ما تتسم به العلاقات بين القوى الكبرى من عدم تكافؤ ، سواء على صعيد عدم الانسجام في المكانة والذي يظهر غالبًا في مؤشرات القوة المختلفة .

هدف البحث : يهدف البحث إلى دراسة خيارات الصين للمشاركة في النظام الدولي عبر التعاون والانفتاح مع روسيا الاتحادية .

إشكاليّة البحث: تدور إشكاليّة البحث حول مقومات الصين وما مدى إمكانية تحقيق التوازن الاستراتيجي عبر سياسة الانفتاح و التعاون للمشاركة مع روسيا الاتحادية، ومن ثم تثير الإشكاليّة التساؤلات التالية:

ـ ما هي القدرات القومية والمقومات الأساسية للصين ؟

ـ ما هو السلوك الصيني تجاه روسيا الاتحادية (الانفتاح والتعاون) ؟

فرضية البحث: أن علاقات الصين الإقليمية قامت على أساس التعاون المتبادل وحسن الجوار الإقليمي، مع وجود التباين بين الدول المجاورة، إلا أنه غالبًا ما كانت العلاقة إيجابية مع روسيا الاتحادية لوجود العديد من المقومات بغية تحقيق طموحات الصين وبروزها قوةً إقليمية في آسيا ثم قوةً عالمية في القرن الحادي والعشرين

هيكلية البحث: يتضمن البحث بالإضافة إلى المقدمة محورين وخاتمة واستنتاجات . إذ تناول المحور الأول القدرات القومية والمقومات الأساسية للصين ، أما المحور الثاني فتناول السلوك الصيني تجاه روسيا الاتحادية (الانفتاح والتعاون) .

أولًا : القدرات القومية والمقومات الأساسية للصين

هنالك دول كثيرة تحتل مكانة مرتفعة في مؤشرات القوة العسكرية الاستراتيجية، ومكانة منخفضة نسبيًا في مؤشرات القوة الاقتصادية ، وفي المقابل دول أخرى تتمتع بمكانة مرتفعة في مؤشرات الاقتصاد دون

أن تتمتع بمكانة مماثلة من جانب مؤشرات القوة العسكرية ، وهذا ما يبدو على فروض عدم الانسجام بالمكانة بين القوى الدولية الكبرى الذي يعد عاملًا لبناء حالة تكافؤ في العلاقات الدولية ، الأمر الذي يستدعي البحث عن خيار الشركات الاستراتيجية كبديل لتحريك ديناميكية النظام الدولي وتغير مساراته انطلاقًا من المصالح التي يحملها أطرافه .[1] ، وإنَّ الدور الذي تؤديه الدولة إقليميًا ودوليًا يعتمد على تفاعل مجموعة المتغيرات المادية والمجتمعية التي تشكل عناصر القدرات القومية والتي بدورها تشكل المقومات الأساسية للدولة [2]، وأبرزها:

1- المتغير الاجتماعي: إن المتغير الاجتماعي له أهمية كبرى ومؤثرة في الصين، إذ يتمثل هذا المتغير بـ"السكان" الذي يُعدّ المصدر الرئيسي لقوة الدولة، ويُقصد بالسكان مجموعة من الأشخاص الذين يسكنون في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة[3].

لقد أثار النمو السكاني السريع في الصين قلق الكثير من دول الغرب[4]، فهم يتوزعون على أرض مساحتها (9،596،961) كم2 [5]، و يصل عدد سكان الريف قرابة (850) مليون إنسان، وعدد سكان المدن (450) مليون إنسان، أما عدد الصينيين في الخارج فيشكل نسبة (4%) من سكان الصين أي قرابة (50) مليونًا، لذا احتلت الصين للمرة الأولى في عناصر القدرة الحيوية المركز الأول، إذ بلغ عدد السكان (1،308) مليار نسمة،[6]، فأهمية العدد الكبير للسكان له جوانب مختلفة، إذ تدعم قوة الدولة وتدعيم القدرات الاقتصادية والعسكرية الصينية وانعكاسات ذلك على حركة سياسة الصين الخارجية هذا من

---

[1] علي حسين حميد عزيز ، القوى الإقليمية والقوى الكبرى ، دراسة في استراتيجيات الشراكة والتوظيف دراسة حالة ((العراق والولايات المتحدة الأمريكية)) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ((جامعة النهرين : كلية العلوم السياسة ، 2007) ص194.

[2] المصدر نفسه ، ص 83.

[3] مهدي حسن زويلف: تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، ط2، (بغداد: مطبعة الزمان، عام1986م)، ص ص(58، 59)

[4] هليدا هوخام: تأريخ الصين منذ ما قبل التأريخ حتى القرن العشرين، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، عام2002م).

[5] الصين، ويكيبديا–الموسوعة الحرة ، www.ar.wikipedia.org

[6] نوار جليل هاشم: قياس قوة الدولة : إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى ، المجلة العربية للعلوم السياسية، مجلة دورية محكمة تصدر عن الجمعية العربية، العدد (25)، عام 2010 ، ، ص85.

جانب[1]، ومن جانب آخر فإن الحكومات المتعاقبة أبدت قلقها بشأن النمو السكاني وحاولت تنفيذ سياسة صارمة لتنظيم الأسرة بنتائج متباينة، وكانت تهدف إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني مع بداية القرن الحادي والعشرين وأن تبقى على الاستقرار[2].

و تؤثر الأصول العرقية للصين في المتغير الاجتماعي، إذ يتواجد على الرقعة الجغرافية للصين عدد من الأصول العرقية المختلفة، فالصين مجتمع متعدد الأعراق ،إذ يتكون من (56) جماعة إثنية، ومن بين سكان البلاد البالغ عددهم (1.3) مليار نسمة تشكل قومية الهان نسبة (92%) من مجمل سكان الصين ، فيما تشكل القوميات الأخرى نسبة (8%) من السكان، ومن بين تلك الأقليّات يوجد (18) قومية يزيد عدد أفراد كل منها على المليون نسمة، بينما هناك (15) قومية يتراوح عدد أفراد كل منها ما بين (100–مليون نسمة)، وتحتل هذه الأقليّات مساحة جغرافية تتراوح ما بين (50–60%) من مساحة الصين، ويتركز (94%) من سكان الصين في الأجزاء الجنوبية الشرقية من البلاد التي تحتل (43%) من مساحة الصين الكلية، فيما لا يعيش في المناطق الشمالية الغربية التي تشكل (57%) من مساحة البلاد الكلية سوى (6%) من السكان، وتبلغ الكثافة السكانية (130) شخصًا في الـ (كم^2) الواحد، ويعيش أقل من ثلثي سكان الصين في المناطق الريفية، وتقسم الصين إداريًا إلى (23 مقاطعة) و(5) مناطق، حكم ذاتي (التبت وشينجيانغ ومنغوليا والداخلية وقوانغشي و نينغشيا) و(4) بلديات تدار بشكل مباشر من الحكومة المركزية (بكين وشونغكنغ و تيانجين وشنغهاي)، ومنطقتين إدارية خاصة (هونغ كونغ ومكاو) .[3]

2– المتغير السياسي:

تبني الصين قاعدة استراتيجية شاملة لقوة اقتصادية وعسكرية وسياسية، إذ يؤكد الجانب السياسي على وسيلة التفاهم والثقة المتبادلة بين الدول كلها عن طريق التعاون وحل النزاعات بينها بالطرق السلمية[4].وسياسة الصين تجري في إطار اشتراكي يحكمها الحزب الشيوعي وهي في حالة تغير مستمر

---

[1] أحمد عبد الأمير الأنباري، : السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية ، الأزمة العراقية للفترة (1990_2003) أنموذجًا ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ،2007م، ص47.

[2] الصين، مصدر سبق ذكره، www.ar.wikipedia.org.

[3] ابتسام محمد عبد العامري: التحديث في الصين دراسة في الأبعاد الأساسية، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، ،العلوم السياسية ، 2006، ص5

[4] كاظم هاشم نعمة: الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، ط1، (طرابلس: الجماهيرية العظمى، منشورات دار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، عام2007م) ، ص134.

والتنافس بين نخبها قائم وفي تزايد[1]،غير أن الحزب الشيوعي الصيني يحافظ على السلطة ويتصدى لأي محاولة لزعزعة النظام[2] لذا ينص دستور البلاد على أن القيادة ترجع إلى الحزب الشيوعي الصيني وتمارس سلطة الدولة في جمهورية الصين الشعبية بواسطة الحزب والحكومة الشعبية ونظيراتها الإقليمية والمحلية[3]. والمهمة الأساس للحزب الشيوعي الصيني في الوقت الراهن تتركز على توحيد الشعب الصيني بجميع قومياته للعمل الجاد والاعتماد على النفس من أجل التحقيق التدريجي لتحديث الصناعة والزراعة والدفاع الوطني والعلوم والتكنولوجيا وبناء الصين دولة اشتراكية متطورة الثقافة وديمقراطية.

ويمكن تحديد أبرز سمات النظام السياسي الصيني قبل الإصلاح بما يأتي : [4]

أ- تركيز السلطة بيد عدد محدود من الأفراد.

ب- التدخل السلبي للحزب في النشاطات الإدارية الحكومية.

ت- عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين مختلف المؤسسات والأفراد.

ث- البيروقراطية والفساد الإداري.

ولقد حدثت تغييرات مهمة في القيادة الصينية، إذ تغيرت القيادة بعد وفاة الزعيم التاريخي "ماو تسي تونغ" ، ثم تولى قيادة الحزب الشيوعي والدولة الزعيم الجديد ومؤسس الصين الحديثة "دنغ شياو بينغ"[5]، الذي رأى أن الإصلاح السياسي ضروري وعاجل[6]، وقام بحملة تطهير شملت أجهزة الدولة والحزب[7] و أكد

---

[1] محمد نعمان جلال: الركائز الاستراتيجية لسياسة الصين الخارجية الذكرى الستون للثورة الصينية، مركز الجزيرة للدراسات- تقارير، 2009/11/9م. www.aljazeera.net

[2] محمد جواد علي، اليابان ونموذجها الجديد في تحقيق توازنها الاقتصادي العالمي ، مجلة أفاق ، بغداد ، العدد(9) عام 1992م، ص15.

[3] الصين، ويكيبديا-الموسوعة الحرة. www.ar.wikipedia.org.

[4] مينا حاتم محمد: مستقبل الدور العالمي للصين، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية- قسم الاستراتيجية، 2008م، ص79.

[5] عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة – قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا ، ط1، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2008م).

، ص318.

[6] جعفر كرار أحمد: الصين بعد رحيل دينج شياوينج-دراسة: حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، السياسة الدولية، العدد (128)، أبريل-1997، ص18.

[7] عبيده نحاس، مستقبل الصين بعد دينغ، شؤون دولية، العدد (375)، السنة الثامنة، مارس-1998م .

على أن حقوق الإنسان والديمقراطية أفكار وعادات أجنبية دخلت على البلاد[1]، لذا قامت الحكومة بإصدار "كتاب أبيض" عن مفهوم حقوق الإنسان يتعارض تمامًا مع المفهوم الغربي[2]، ونظرت الصين إلى حقوق الإنسان على أنها اختيار الشعب لنظامه السياسي باستقلال وأن يؤدي هذا النظام أهدافه ووسائله بحرية[3]، ولقد عُدت مسألة حقوق الإنسان من مدخلات النظام الدولي الجديد[4] و كذلك تم تأكيد "دنج" على الديمقراطية الليبرالية التي تقوم على التعددية الحزبية وتقسيم السلطات التي كانت تهدد احتكار الحزب للسلطة بصورة مباشرة[5]، إذ يعتنق الحزب الشيوعي الصيني مبدأ (الديمقراطية المركزية) التي تجعل كل عضو فردًا في تنظيم[6]، ونظرت الصين إلى الديمقراطية التي شملت الهيكل السياسي والإصلاحات الزراعية والصناعية على أنها السبيل إلى التخلص من أنظمة الحكم والثقافة القديمة تمامًا، والوصول إلى المجتمع الاشتراكي[7]، وتؤكد الصين على أن الديمقراطية الفعالة والدائمة تحتاج إلى عدد من العناصر الأساسية منها إيجاد نظام قانوني متطور يؤكد سيادة القانون أكثر من الحاكم، ومنح الأفراد بعض الاستقلال الشخصي في مواجهة الدولة[8]، وأكد رجال الدولة الصينيون على أن الديمقراطية كانت دائمًا "الطموح المشترك" للشعب الصيني، وأكدوا أن الشعب الصيني مصمم على أن يحصل عليها بالطريقة الصحيحة[9].

---

(1) كونراد زايتس، مصدر سبق ذكره، ص370.

(2) محمد علي القوزي: العلاقات الدولية في التأريخ الحديث والمعاصر، ط1، (بيروت–لبنان: دار النهضة العربية، عام2002م)، ص314.

(3) محمد عبد الوهاب الساكت: الموقف العربي من القضايا الصينية، مجلة الفكر السياسي، العدد (7)، عام 1999م، ص ص(136، 138).

(4) سعد حقيق توفيق: النظام الدولي الجديد، ط1، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، عام 1999)، ص52.

(5) كونراد زايتس، مصدر سبق ذكره، ص371.

(6) عنتر محمد أحمد عبد العال: إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، كلية التربية–جامعة سوهاج، عام2007م. www.jedu.sohag.sci.eg.com

(7) هليدا هوخام، مصدر سبق ذكره، ص377.

(8) وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، (أبو ظبي: دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (11)، 1994م)، ، ص49.

(9) جون ثورنتون وآخرون: الصين المتغيرة واحتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه: الدول المارقة، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (أبو ظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة، عام2009م)، ص26.

فضلًا عن ذلك ، فقد جاء تأكيد الرئيس الصيني "جيانغ تسه مين" الذي انتخب بعد وفاة "دنغ شياو ينغ" عام (1997م) في المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي[1]، على مكافحة الفساد بعد أن انتشر في الصين محذرا من أن الفساد يمكن أن يدمر الحزب إذ لم يتم التصدي له على الفور[2] ولذلك قام الحزب الشيوعي الصيني بحملات متعددة ضد الفساد، وأكبرها تلك التي أطلقها الرئيس الصيني بنفسه أمام الدورة الكاملة الثانية للجنة المركزية للفحص والانضباط، داعيًا إلى أن النضال ضد الفساد هو العمل السياسي العاجل للحزب و مشيرًا إلى ((أن الفساد بات ينتشر في جسم الدولة والحزب كفيروس مؤذِ، وأن فشل مهمة محاصرته تعني سقوط سلطة الدولة))[3].وتدل البيانات الرسمية والصحفية على حجم هذا الفساد، إذ أعلنت الدولة حملة ثانية ضد الفساد اعتقل فيها (245) ألفًا منهم وصدرت أحكام في (219) ألف قضية، وتم إخضاع أكثر من (1151) من كبار المسؤولين في الحزب للتحقيق، وتم إعدام عدد منهم[4]. ولا تزال القوى الوطنية في الحزب الشيوعي الصيني تقاتل من أجل حكومة وحزب نظيف في المدن والريف، ومما يلاحظ أن هناك من يتصدى لهذه الحملة داخل الحزب الشيوعي الصيني، وهناك ثلاثة تيارات تتصارع داخل الحزب ولكل منها امتدادته الجماهيرية وجذوره الشعبية خارج الحزب[5].ويمكن تحديد هذه التيارات وأبرزها هي[6]:

أ- **(التيار المعتدل):**

وهو التيار الذي يدعو إلى مساندة التحديث والإصلاحات دون التخلي عن المبادئ الماركسية، واستطاع هذا التيار أن ينهض بالصين من دوله متخلفة إلى قوة اقتصادية سياسية كبرى لها وزنها في الساحة الدولية، وحظي هذا التيار بشعبية كبيرة في الصين و داخل الحزب، وكان يتزعم هذا التيار "دنغ شياو بينغ" ، واتفق هذا التيار على استخلاف "جيانغ تسه مين" ليتزعمه[7]، وأهم توجهاته

---

[1] وليد سليم عبد الحي، مصدر سابق، ص105.

[2] وي وي زانج، مصدر سابق ص35.

[3] محمد جواد علي، مصدر سبق ذكره، ص32.

[4] وليد سليم عبد الحي، مصدر سابق، ص108.

[5] محمد جواد علي، مصدر سبق ذكره، ص32.

[6] المصدر نفسه، ص32.

[7] المصدر نفسه، ص32.

(الاستمرار في الإصلاحات، والتأكيد على وحدة الأراضي الصينية ومنها (تايوان)، ومحاولة طمأنة الدول المجاورة للصين، والدعوة إلى الديمقراطية التي تأخذ في الاعتبار الواقع الصيني)[1].

ب- **(التيار الليبرالي):**

نشأ هذا التيار داخل الحزب كنتيجة للنجاحات الاقتصادية المذهلة التي قادها التيار المعتدل[2]، ويبدي هذا التيار قلقًا مما يعده تلكؤًا في الإصلاحات، وينادي بتوسيعها وتسريعها، ويؤكد على ضرورة مسايرة الإصلاح السياسي والاقتصادي، وقد نجح هذا التيار في إدخال بعض الإصلاحات على الحريات والحقوق المدنية، ودعا لإنشاء الأحزاب وهو أمر لم يتلق استجابة من القاعدة الحزبية ولا من بعض القوى داخل التيار نفسه[3].

ت- **(التيار المحافظ):**

هذا التيار يحذر من أن الإصلاحات قد تقود إلى تدمير البنية الاجتماعية الصينية والقيم الاشتراكية ويستند هذا التيار إلى بعض المثقفين، وإلى القيادات المسنة[4].

3- المتغير الإقتصادي يؤثر المتغير الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية، و أن أول هدف لسياسة الصين الخارجية هو نجاح عملية (الإصلاح والتحديث) الداخلي التي بدأت سنة (1978م) في سبيل تحقيق الرفاهية للشعب[5]، وهذا يجعل للصين مكانة بارزة في المحيط الإقليمي والدولي، وهذه المكانة جاءت بها قيادة "دنغ شياو بينغ" التي جاءت معها توجهات للمستقبل تختلف عن التوجه الماوي[6].و لقد أطلق الزعيم الصيني "دنج" الإصلاحات الاقتصادية وما يترتب عليها من نمو اقتصادي[7]، هذه الإصلاحات الاقتصادية الطامحة في الصين وصفها "دنج" بـ(المعجزة الاقتصادية)[8] وأعطت سياسة الإصلاح والانفتاح التي جاء بها الأولويّة للنمو الاقتصادي بوصفه متقدمًا على

---

[1] وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص109.

[2] محمد جواد علي، مصدر سابق، ص33.

[3] وليد سليم عبد الحي، مصدر سابق، ص109.

[4] وليد سليم ، المصدر سابق ، ص109.

[5] أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص3.

[6] محمد جواد علي، مصدر سبق ذكره، ص15.

[7] توماس ويلبون: السياسة الدولية في شمال شرق آسيا–المثلث الاستراتيجي (الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية)، (أبو ظبي، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (12)، 1994)، ص16.

[8] اليزابيث إكونومي: القفزة الكبرى إلى الوراء! تكاليف أزمة الصين البيئية، ط1 (أبو ظبي: دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (75)، 2008م)، ص31.

الاعتبارات الأيديولوجية[1]، وأن الأهداف الاستراتيجية لقوة كبرى مثل جمهورية الصين الشعبية تنطوي على تحقيق الإنماء الاقتصادي للمجتمع والفرد حسبما تمليه الأيديولوجية السياسية والأخذ بضرورة التكيف مع الواقع الداخلي والبيئة الدولية[2]. قال "ماوتسي تونغ": (إن الصين قد عانت أسوأ محنة في القرن العشرين لتصبح واحدة من القوى القائدة في القرن الحادي والعشرين، فقبل مائة وستين عامًا قال نابليون في الصين: " وهناك يرقد تنين فدعه نائمًا؛ لأنهُ حين يستيقظ فسيحرك العالم، إن التنين صاحي، وقد حان زمانهُ، وإنه جاهز لتحريك العالم"[3]، لذلك اعتمدت الصين التخطيط الاقتصادي واعتبرته الدعامة الأساسية لتحديد المسارات التنموية المستقبلية[4]، وأكدت على نظام اقتصاد السوق[5]، وقام التخطيط على أساس الملكية العامة المتكونة من الاقتصاد العام والملكية الفردية والاقتصاد الخاص والاستثمار الأجنبي، وشجعت الصين القطاع غير الحكومي بدلًا من تحول المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص مع تشجيع النمو السريع للمؤسسات الجماعية والفردية في القطاع غير الحكومي[6]. وأعلن "دنج": ((أن الاقتصاد المخطط ليس مرادفًا بالضرورة للاشتراكية؛ لأن التخطيط موجود أيضًا في ظل الرأسمالية، كما أن اقتصاد السوق ليس وقفًا على الرأسمالية؛ لأن الأسواق موجودة في ظل الاشتراكية أيضًا))[7].و لقد اتبعت عملية الإصلاح في الصين سياسات اقتصادية دافعة، و عالجت آثار المعدلات العالية لعرض النقد لتوفير السيولة النقدية الكافية للنمو الاقتصادي السريع، واستهدفت السياسة الاقتصادية كبح جماح التضخم من أجل تفادي عدم الاستقرار الاقتصادي[8]، إذ بذلت الصين جهودًا لتقليص مشكلة التضخم بخفض معدلاته إلى ما دون (10%) وهو المستوى القريب نسبيًا من مستويات

---

(1) يامن خالد يسوف: واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، ط (بلا)، (دمشق: وزارة الثقافة–الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010م)، ص269.

(2) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص129.

(3) المصدر نفسه، ص125.

(4) عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، ود. رشاد مهدي هاشم: التخطيط الصناعي، ط (بلا)، (الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1989م)، ص283.

(5) هشام ياس شعلان: آليات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق (تجربة الاقتصادات المتحولة)، ط1، (العراق– بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2004م)، ص159.

(6) مينا حاتم محمد: مصدر سبق ذكره، ص63.

(7) وي وي زانج: الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، (أبو ظبي: دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (11)، 1994م)، ص9.

(8) أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص57.

التضخم في الدول المتقدمة[1]، وكذلك فرضت إصلاحات اقتصادية ومؤسسية للحد من هذا التضخم عبر سيطرة السلطات المركزية على السياسات الاقتصادية الكلية من جانب وتوسيع نطاق أدوات السياسة الموجهة نحو السوق من جانب آخر[2] لذلك أكدت الحكومة الصينية على شعارات : ((تعجيل الإصلاح، والانفتاح والتحديث، وتحقيق المزيد من الانتصارات الاشتراكية الصينية الطابع!))[3]، مثلها في ذلك (اليابان)، وبذلك أصبح لديها الحافز لدعم الاستقرار في المنطقة أكبر مما لديها قبل انطلاقها الاقتصادي حتى تضمن التوسع في التجارة وزيادة الرفاهية[4]، وهذا يعكس درجة انتشار وتنوع الصادرات وقدرتها على اختراق الأسواق الدولية ومع ضخامة حجم الواردات الصينية، فإن الصين تحتفظ بفائض تجاري كبير[5] و يستند النمو الاقتصادي الصيني الذي يؤدي لتحسن مستويات الحياة على تغييرات في جوانب عدة منها ((الزراعة والاستثمار والتقنية والصناعة)).

أ- **الزراعة:** حيث يقوم النمو الاقتصادي على صياغة برنامج للإصلاح الزراعي من أجل مساعدة فقراء الفلاحين وتوفير قاعدة للحفاظ على الموارد بصورة منسقة[6]، وبذلك احتلت الصين المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث معدل النمو[7]، وقال الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" لـ "جيانغ تسه مين": (إن الولايات المتحدة تخشى صينًا ضعيفة أكثر مما تخشى صينًا قوية)[8].

---

(1) هشام ياس شعلان، مصدر سبق ذكره، ص73.

(2) هناء عبد الغفار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية-الصين إنموذجًا، ط1، (العراق-بغداد: بيت الحكمة، 2002م)، ص321.

(3) كونراد زايتس، مصدر سبق ذكره، ص361.

(4) توماس ويلبون، مصدر سبق ذكره، ص14.

(5) مغاوري شلبي علي: التنسيق يخرج من القمم لقيادة العالم، قضايا اقتصادية. اقتصاديات دولية، إسلام اون لاين، عام2001م.

www.Islamoinlien.com.

(6) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، مراجعة: د. علي حسين حجاج، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة (142)، تشرين الأول، 1989م، ص209.

(7) يامن خالد يسوف، مصدر سبق ذكره، ص267.

(8) براد روبرتدس وآخرون: الصين: القوة المنسية، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، العدد (43)، جامعة بغداد، 2010م، ص82.

ب- **الاستثمار**: إن المتابعة الحكومية والتشديد على دعم الانفتاح الصيني، أحدث ازدهارًا لا مثيل لهُ [1]، ولذلك أقرّ نواب الشعب الصيني سنة (1996م) خطة التنمية البعيدة المدى لسنة (2010م) وذلك لتحقيق الرخاء المشترك كما أسماهُ "دنغ شياو ينغ" [2]، والخاصة في توجيه القروض الأجنبية إلى الأقاليم الفقيرة [3].

ت- **الصناعة والتقنية**: تنبأ المجتمع الدولي أن للصين مركزًا جديدًا للصناعات العالمية على ضوء زيادة صادرات المنتجات الصناعية وارداتها[4]، فقد احتلت الصين المركز الثاني بعد روسيا وقبل ألمانيا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث نسبة القوة العاملة في الصناعة[5].

ومن جانب آخر حققت الصين أعمالًا مذهلة ومتطورة على مستوى الاستعمال السلمي للذرة، فقد قامت بإنتاج أسلحة ذرية لأغراض الطاقة السلمية [6]، وكان للصين بوقت أقل من أية دولة أخرى أي ((الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا)).عملت في الحقل النووي أن تنتقل من القنبلة الذرية إلى القنبلة الهيدروجينية، وعلى مستوى (الفضاء) نجحت الصين في إطلاق قمرين في مدار الأرض فيما يزال الفشل حليف اليابان أو المركز الأوروبي لبناء المركبات الفضائية وإطلاقها [7].

المتغير العسكري: يؤثر الجانب العسكري تأثيرًا مهمًا في السياسة الخارجية الصينية، إذ يتمتع هذا المتغير بأهمية كبرى في السياسة الدولية[8]، وتعطى هذه الأهمية للقدرة العسكرية الصينية من أجل الارتقاء بقدراتها العسكرية لمستوى يؤمن لها حماية ذاتية ضد احتمالات هجوم قد تشنه ضدها قوى خارجية[9]، وسعت الصين لتطوير قدراتها العسكرية انطلاقًا من الدور العالمي الذي رسمتهُ لنفسها والقائم

---

(1) كونراد زايتس، مصدر سبق ذكره، ص ص (312، 417).

(2) محمد جواد علي، مصدر سبق ذكره، ص24.

(3) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص66.

(4) ليوشي لينغ: قوة الصين التقنية لا تتماثل وقوتها الصناعية، دراسات استراتيجية، المركز العربي للمعلومات، 2003/10/18م

www.arabsino.com.

(5) نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص93.

(6) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، مصدر سبق ذكره، ص264.

(7) نقلًا عن: آلان بيرفيت: يوم تنهض الصين يهتز العالم، ترجمة: هنري زغيب، (بيروت، باريس: منشورات عويدات، 1978م)، ص159.

(8) عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص41.

(9) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص50.

على تحقيق أهدافها وطموحاتها[1]، إذ ترتبط المكانة الصينية بقضية تقويم القوات العسكرية التي تلعب دورًا مهمًا وتجعل من الصين قوة كبرى[2]، لذلك أعلنت الصين رغبتها في رفع موازنتها العسكرية بشكل كبير[3]، وأن القوة العسكرية الصينية معدة لأغراض دفاعية مرتبطة برؤيتها الأمنية وأن طبيعتها الرادعة لمهام إقليمية أكثر من كونها عالمية[4]، ولهذا تأثير في السياسة الخارجية الصينية وفي تحقيق أهدافها الإقليمية والدولية، فقد حرصت الصين منذ البداية على امتلاك السلاح النووي[5]، أي منذ أول تفجير نووي للصين سنة (1964م) وأول تجربة للقنبلة الهيدروجينية للصين وعام (1967م) والتي استغرق الإعداد لها (سنتين وثمانية أشهر)[6]، وذلك لكي تعتمد على نفسها في تأمين حدودها وتفرض نفسها قوة مؤثرة ومستقلة[7]، فقد رسمت سياسة الدفاع الصينية طريق الأمن العسكري للبلاد [8]، وسعت إلى بناء جيش أصغر حجمًا لكنه أفضل في إمكاناته وقدراته[9]، إذ يبلغ تعداده نحو (000، 225، 2) مليون جندي [10]، وهو الأكبر عالميًا من حيث العدد[11]، لذا احتلت الصين المرتبة الأولى من حيث حجم القوات المسلحة قبل أمريكا وروسيا وألمانيا واليابان وبريطانيا[12]، والصين بوصفها قوة عسكرية كبرى تحتوي من التنظيم القتالي من الوحدات والأفراد والدبابات والطائرات أكثر مما لدى أية مؤسسة عسكرية في أي

---

[1] هاني الياس الحديثي: اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (2)، جامعة بغداد، عام 1997م، ص33.

[2] بيير هاسنر وجوستان فاييس: واشنطن والعالم معظلة القوى العظمى، ترجمة: د. قاسم مقداد، ط1، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008)، ص ص (192،191).

[3] "التوازن العسكري للعام2007م" أمريكا لا تزال مهيمنة على صياغة الأجندة الدولية، دراسات استراتيجية، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قدس برس–الوسيط التونسية.
wwww.tunisalwosat.com

[4] عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص9.

[5] كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص229.

[6] المصدر السابق، ص295.

[7] نفس المصدر أعلاه ، ص229.

[8] المصدر نفسه، ص138.

[9] عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص51.

[10] عبد الوهاب عبد الستار القصاب: المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، ط (بلا)، (بغداد: شركة السرمد للطباعة المحدودة، 2000م)، ص296.

[11] محمد عبد السلام: القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (183)، المجلد (46)، السنة السابعة والأربعون، 2011م، ص61.

[12] نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص97.

مكان آخر[1]، ولقد أبدت بعض البلدان موافقتها على تقديم احتياجات الصين الدفاعية ومنها "روسيا وإسرائيل" وغيرهما إذ اشترت الصين مجموعة كاملة من الأسلحة الروسية المتقدمة من طائرات وقاذفات ودبابات وأنظمة رادار وغواصات وصواريخ وغيرها، بينما زودتها إسرائيل بشكل رئيسي بتكنولوجيا الحرب الإلكترونية والاتصالات وغيرها.[2]

ثانيًا : السلوك الصيني تجاه روسيا الاتحادية (الانفتاح والتعاون)

شهدت العلاقات الصينية– الروسية تطورًا وازدهارًا غير مسبوق بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سنة (1991م)، فقد جرت مفاوضات ثنائية بين البلدين لحل مشاكل الحدود واستطاع البلدان حل (99%) من مشاكل الحدود المشتركة التي أزالت الكثير من أسباب التوتر بينهما[3]،

إذ اتفق البلدان على إعادة روسيا إلى الصين أراضي مساحتها أربعة آلاف فدان تتضمن بعض الجزر الصغيرة في نهر (توماتايا)[*][4]، وقد عقدت أول قمة صينية– روسية سنة (1992م) في بكين وتم التوقيع فيها على وثيقة نصت على بيان المبادئ المشترك، إذ أشار البيان إلى: (أن هذه العلاقات تدور في إطار الصداقة وليس العداء)[5]. لذا اتخذت العلاقات الثنائية أبعادًا متعددة منها: موقف البلدين من السياسة الأمريكية السلبية ورفضهما لوجود قوة واحدة مهيمنة في النظام الدولي، ومعارضة مشروع الدرع الصاروخي ، والتعاون في مجال التقنيات العسكرية والتنسيق الأمني بين البلدين في منطقة آسيا الوسطى، وتأكيد عدم تدخل كل طرف في الشؤون الداخلية للطرف الآخر واحترام وحدته وسيادته الإقليمية [6].

---

[1] توماس ويلبون، مصدر سبق ذكره، ص51.

[2] فولفجاج هيرن، مصدر سبق ذكره، ص235، وانظر أيضًا: أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص43.

[*] توماتايا: نهر يقع عند ملتقى الحدود بين روسيا والصين وكوريا الشمالية.

[3] علي سيد النقر: السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيأة المصرية العامة للكتاب، 2009م)، ص ص(94، 95)، وأنظر أيضًا، أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص18.

[4] وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص168.

[5] أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص18.

[6] معتز محمد سلامة : توسيع الناتو وهموم الصين الآسيوية، مجلة السياسة الدولية، العدد (129) ، القاهرة ، عام 1997، ص124

وجاءت زيارة (فكتور تشيرنورمردين) رئيس الوزراء الروسي الأسبق إلى الصين سنة (1992م)، الذي أكد على إقامة مشروعات لإنتاج الطائرات المقاتلة وتحسين طرق النقل البحرية وسكك الحديد بين البلدين، ونتيجةً للزيارات المتبادلة للطرفين تطورت العلاقات الثنائية في مجالات التكنولوجيا والعلوم والتجارة وغيرها[1]. إذ تم توقيع عدد من الإتفاقيات بين البلدين في مجالات عدة أهمها ما تم سنة (1993م) توقيع اتفاقية عسكرية بين الدولتين لمدة خمس سنوات لتبادل الخبراء والمشاورات بين كبار المسؤولين في البلدين وتنسيق المواقف الخاصة بقضايا الحدود[2]، ومن جانب آخر فقد اشترت الصين من روسيا بعد محادثات البلدين غواصات روسية من طراز كيلو[3]، وصواريخ (أس 300) المضادة للصواريخ البالستية[4].

ثم دخل التعاون الصيني– الروسي في هذة المدة مرحلة جديدة، إذ أظهرت الزيارات المتبادلة بين البلدين في سنة (1995م) النموذج الجديد للعلاقات الذي عمل على إعطاء حافز لتطوير العلاقات الثنائية في مجالات التكنولوجيا والعلوم والتجارة[5]، لذلك اتفق البلدان على تبادل البعثات بين الأكاديميات العسكرية ومناقشة المشكلات الأمنية في منطقة آسيا والمحيط الهادي[6].

لذا فإن العلاقات الصينية– الروسية سعت إلى إقامة خط ساخن بينهما والبحث في إمكانية إمداد الصين بالغاز الطبيعي[7]، بالإضافة إلى التوقيع على أربع عشرة اتفاقية للتعاون المشترك[8]، إذ تم توقيع اتفاقية بين الصين و روسيا وثلاث جمهوريات من آسيا الوسطى هي طاجكستان وكازاخستان وقرغيزستان[9]، بشأن تقليص التواجد العسكري عند الحدود، وهو ما يعد تطورًا كبيرًا في مسار العلاقات بين البلدين والرغبة الجدية في إيجاد قوة موازية ومواجهة للسيطرة الأمريكية في آسيا، وعرفت هذه الاتفاقية

---

(1) ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص8.

(2) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص41.

(3) كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، مصدر سبق ذكره، ص278.

(4) حسين علي البطاوي: الصين وتحديات الأوضاع العالمية الراهنة في ضوء محاولات الصين للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، أوراق استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (21)، السنة الأولى، تشرين الثاني 1999م، ص3.

(5) ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره، ص8.

(6) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ص (167، 168)

(7) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص168.

(8) أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سابق ، ص18.

(9) كوثر عباس: مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرق آسيا (الصين واليابان والكوريتين)، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (23) بغداد، شباط–2004م، ص42.

بـ(اتفاقية شنغهاي)[1]. وقد عززت هذه الاتفاقية روابط التعاون الإقليمي، لكونها الأكثر تأثيرًا في الأمن الآسيوي[2].

وقد حققت العلاقات الصينية–الروسية إنجازات ملحوظة في التبادل الثنائي والتعاون في المجالات كافة [3]،إذ تجمعهما معارضة السياسات الأمريكية[4]،والعمل على إقامة علاقات دولية على أسس جديدة بعيدًا عن هيمنة قوة عظمى واحدة[5].

ومن جانب آخر، وقّع الرئيس الروسي (بوتين) في مدينة شنغهاي الصينية سنة (2001م) على إعلان تأسيس (منظمة مشنغهاي) التي انتمت إليها (أوزبكستان) بعد أن كانت سنة (1996م) تضم (الصين وروسيا وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان) ويأتي إنشاء هذه المنظمة تتويجًا لجهود الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات الحدودية ولتحقيق مزيد من التعاون الأمني في المنطقة، وقد وقّع زعماء مجموعة شنغهاي سنة (2002م) على الميثاق التأسيسي لتحويل المجموعة إلى منظمة دولية واسعة وعلى اتفاقية بشأن إيجاد مؤسسة إقليمية لمناهضة الإرهاب في إطار المنظمة تهدف إلى تنسيق الجهود المشتركة في هذا المجال[6]، ولذلك حرصت الصين على تعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع روسيا، إذ قام وزير الدفاع الروسي بزيارة بكين سنة (2004م) وتم الاتفاق على تزويد الصين بأسلحة متطورة بحرية وجوية[7].

و شهدت العلاقات الثنائية بين الطرفين بعد سنة (2004م) حتى سنة (2010م) تناميًا ملحوظًا في الشراكة الاستراتيجية بين البلدين كونها تستند إلى مبادئ التكافؤ الحقيقي والمنفعة المتبادلة ووحدة المصالح، وهي تخلو من الأشكال الأيديولوجية مما يمنحها قوة في المستقبل[8]، وأصبحت مسألة تسوية الحدود انطلاقة

---

[1] عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص19.

[2] هاني إلياس خضر الحديثي: اللقاء الروسي الصيني ومستقبل التوازن، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (47)، السنة الثانية، آب–2000م، ص2.

[3] أمير جبار لفتة: الصين في عالم متغير، بإشراف: محمد جواد علي، متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (57)، بغداد–2001م، ص7.

[4] علي سيد النقر، مصدر سبق ذكره، ص95.

[5] نزار إسماعيل عبد اللطيف الحيالي: الجديد في: الاستراتيجية النووية الصينية، بإشراف: د. محمد جواد علي، أوراق استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (8)، السنة الأولى، آب، 1999م، ص2.

[6] أحمد عبد الأمير الأنباري، مصدر سبق ذكره، ص43. وانظر أيضًا، كوثر عباس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص43.

[7] كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية، مصدر سبق ذكره، ص273.

[8] علي حسين باكير: العلاقات الروسية– الصينية تحت المجهر، مجلة العصر، 2006/3/22م، ص2، www.alaser.ws.com.

قوية لتأسيس العلاقات الثنائية وخاصة أن الطرفين يتلاقيان في السياسة الدولية التي تقوم على مبدأ (عالم متعدد الأقطاب) لمواجهة التفرد الأميركي[1].

من جانب آخر، تعد مسألة تسوية الحدود انطلاقه قوية لتأسيس علاقات سياسية و تجارية متبادلة تكون بمثابة الحجر الأساس لبناء علاقات استراتيجية (صينية – روسية). ونلحظ في السنوات الأخيرة نشوء تعاون وثيق بين روسيا والصين ، ومواقف البلدين في منظمة الأُمم المتحدة وخاصة في مجلس الأمن ، وغالبًا ما تكون متقاربة . فكلا الطرفين يدعوان إلى عالم متعدد الأقطاب لمواجهة التفرد الأمريكي وإلى تعزيز دور الأُمم المتحدة في حل النزاعات القائمة بالطرق السلمية ، وأيضًا تقفان ضد انتشار السلاح النووي ،[2] وفي السياق ذاته إنّ عدم ثقة روسيا في الدول الفاعلة في النظام الدولي وفقدان الشعور بالأمن دفعها إلى تأكيد مصالحها الحيوية . ومن خلال تفاعلها مع الدول بما يضمن تحقيق مصالحها .وتجلى ذلك بشكل واضح من خلال وثيقة مفاهيم السياسة الخارجية الروسية لعام (2016)، والتي أكدت أن الفوضى والاضطراب في النظام الدولي بسبب الدول الغربية التي تنتهج سياسة الإقصاء وعدم الرغبة في التعاون وقيامها بزيادة قوتها العسكرية والتوسع ، مما يزيد من حدة التوتر في العالم . وعليه فإن روسيا ضمن هذه البيئة تسعى للعمل من أجل الحفاظ على مصالحها الوطنية والاستراتيجية.[3]

وسعي روسيا لتغيير بنية النظام الدولي نحو التعددية التقى مع رغبة الصين في تحقيق ذلك ، وهو ما دفع كلتا الدولتين للتقارب من أجل تحقيق مصالحها ومواجهة محاولات الولايات المتحدة الأمريكية بالتفرد بإدارة العالم. وبذلك قرر الطرفان التعاون فيما بينهما ، وقد بدأ هذا التقارب منذ تسعينيات القرن الماضي وذلك لامتلاكهما الإمكانيات اللازمة للتغيير وإن اتحادهما يشكّل قوة تمكنهما من التحالف وعقد اتفاقيات مع الدول الأخرى .[4]

---

(1) علي حسين باكير: العلاقات الاستراتيجية الصينية– الروسية، أبحاث الصين وروسيا، العدد (56)، قضية الدفاع الوطني اللبناني، الصادر عن وزارة الدفاع، 2006/4/1م. www.maktooblog.com

(2) محمد عطية محمد ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ،رسالة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ،غزة،2012،ص 117_118.

(3) فيروز سلامة ، مستقبل دور روسيا في النظام الدولي ، مدونة طلاب ماجستير الدراسات الدولية ، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ، جامعة بيرزيت ، فلسطين،ص6. مقالة متوفرة عبر الرابط التالي : http// ialiis.birzeit.edu

(4) المصدر نفسه ، ص7.

وقد حذرت أدبيات أمريكية من وجود استراتيجية صينية تهدف إلى بسط السيطرة على العالم. وتقوم على التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين ،واقترحت أن تقوم بعدة إجراءات لمواجهة هذا التوجه ، ومن بينها العمل على تقوية التحالفات السياسية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية ، وإقامة دفاع مضاد للصواريخ يضمن سلامة أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها والعمل على منع وصول التكنولوجيا العسكرية المتطورة بطرائق غير مشروعة إلى روسيا والصين ، كما طالبت أدبيات أُخرى بضرورة تشجيع إدخال تحولات إيجابية داخل كل من روسيا والصين ربما يؤثر بشكل إيجابي في سلوكها على البيئة الدولية.[1] وعملت الصين على زيادة نفقاتها الدفاعية ، وهي في الوقت الحالي تأتي في المرتبة الثالثة من بعد الولايات المتحدة وروسيا، وتوجد تقديرات بأنّ الصين ستصبح ثاني أكبر منتج للأسلحة في العالم خلال عشر سنوات القادمة.[2] وأن زيادة الميزانية العسكرية للصين تتم بشكل محدود خشية تعرضها لتأثير سلبي في النمو الاقتصادي، ولذلك توجد فرص أمام الولايات المتحدة لبناء ثقة وضم الصين بدرجة أكبر إلى المعسكر الراضي، كما أنّ تداخل الاقتصادين الأمريكي والصيني وأسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها الدولتان ، تضعان كوابح أمام حدوث صراع عسكري بين البلدين . لكن ذلك لا ينفي أن التسابق بين البلدين للحصول على المزيد من وسائل القوة وأدواتها.[3]

ومن الممكن أن يصبح الوفاق (الروسي الصيني) أقوى في أعقاب جائحة فيروس كورونا . في مواجهة صراع متزايد من الولايات المتحدة الأمريكية ، وتنجذب روسيا والصين إلى بعضهما البعض عن طريق قانون "توازن القوى" ،ومن الطبيعي أن يتحد قطبان ضد اللاعب الغالب في النظام الدولي ،من منظور توازن القوى، و فضلًا عن ذلك موقفها الموحد في رفض هيمنة الولايات المتحدة وتأييد هيكل متعدد الأقطاب.[4]

وإنّ شخصيةُ كلٍّ من الزعيم الروسي ،(فلاديمير بوتين) و(شي جين بينغ) ، تعُدان عاملًا رئيسًا آخر في الاصطفاف الروسي الصيني ، فمن جانب فلسفتهما السياسية فإنهما يشتركان في الميل إلى

(1) علاء عبد الحفيظ محمد ، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في أطار نظرية تحول القوة ، مجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد47_48، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان،2015م ، ص16.

(2) المصدر نفسه ،ص16.

(3) المصدر السابق ،ص 16- 17.

(4)حيدر زهير جاسم الوائلي ، التنافس الصيني – الياباني في إقليم أسيا الباسفيك ،رسالة ماجستير ،غير منشورة،،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2008، ،ص 226.

السياسة الواقعية في الشؤون الدولية ، مع جانب محافظ وقومي في السياسة الداخلية . وقد يستمر الزعيمان في السلطة لفترة طويلة . إذ تنتهي ولاية (بوتين) الرئاسية في عام (2024)، لكن التعديلات الأخيرة على الدستور الروسي تسمح له بالبقاء حتى عام (2036). وفي المقابل يمكن أن يبقى الزعيم (شي جين بينغ) على رأس السلطة حتى بعد انتهاء ولايته في عام (2022). وتأملت روسيا أن تحقق التكامل بين مبادرة الحزام والطريق والاتحاد الاقتصادي الأوراسي ، إذ صرح الرئيس الروسي (بوتين) لوسائل الإعلام في (11 كانون الأول 2020)، قائلًا: " نتحدث بشكل أساس عن ربط أنشطة الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بتنفيذ مبادرة الحزام والطريق الشهيرة ". [1]

كما أنّ التقارب الصيني الروسي الناشئ في ظل الضغط الأميركي، على الجانبين لا يُشير لتحولات جذرية واستراتيجية في طبيعة العلاقة، إذ يقود إلى تشكل تحالف متماسك في مواجهة الولايات المتحدة.[2]

وخلاصة القول أن العلاقات الصينية – الروسية مستقرة ومزدهرة ويرجع ذلك إلى[3]:

أ- الدرجة العالية من الثقة المتبادلة.

ب- التطلع إلى مستقبل للعلاقات المتبادلة يحقق المنافع للطرفين.

ت- الاحترام المتبادل والأخذ بالاعتبار المصالح الوطنية والسعي للعثور على حلول للمشكلات من خلال المباحثات.

ث- التوصل إلى مفهوم جديد للأمن بين البلدين يقوم على الثقة والمصالح المتبادلة والمساواة والتنسيق. وبذلك تمكنت القوتان من خلق ثقة متبادلة عسكرية أدت إلى نزع السلاح على طول الحدود بينهما، وكذلك إلى التعاون داخل منظمة (شنغهاي)، وهو ما جعل هذا الفضاء سلميًا ومستقرًا.

الخاتمة والاستنتاجات :

(1) المصدر نفسه ، ص227.

(2) موقع الجزيرة نت ، متوفر على شبكة المعلومات التالية ، تأريخ زيارة الموقع 2022/1/23: https://www.aljazeera.net

[3] كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص273.

إن علاقات الصين الإقليمية قامت على أساس التعاون المتبادل وحسن الجوار الإقليمي، مع وجود التباين بين الدول المجاورة، إلا أنه غالبًا ما يساهم بشكل إيجابي في تحقيق طموحات الصين لبروزها قوةً إقليمية في آسيا ثم قوةً عالمية في القرن الحادي والعشرين. وأيضًا حظيت دراسة الأدوار الإقليمية باهتمام متزايد بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية وبروز أحداث على الساحة الدولية أظهرت الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير في مجرى الأحداث على الساحة الدولية ، وانفرادها في التحكم بالتفاعلات والعلاقات ضمن حدود الإقليم والنظم الإقليمية التي تنتمي إليها مع عجز ملحوظ للقوى الخارجية عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية ، من دون إرادة الأطراف الإقليمية الفاعلة ، وإن توزيع القوة في النظام العالمي يشكّل الآن، والاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب زاد من التنافس على النفوذ من جانب عدد من الأقطاب الإقليمية القائمة والمحتملة ، وسعي كل قطب إلى إنشاء أو وضع حدود للإقليم الخاص به ، وأحد جوانب هذه المحاولة رسم خطوط فاصلة جديدة على يد القوى الإقليمية الكبرى بوصف منطقتها كمجال نفوذ لها ، وهي تضفي المشروعية على تلك المحاولات بالحديث عن أسباب عدة تتراوح بين التأريخية والثقافية أو تلك المتعلقة بالمكاسب الاقتصادية المتوقعة . ولهذا فإن دولًا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد ، فهي تريد أن تضع نفسها في موقع جديد على المسرح الجيوستراتيجي المتغير ، ونتيجة هذه المحاولات هي زيادة درجة إقليمية دور تلك الدول ، وسواء أدت الدول المهيمنة المحتملة أم القوى الإقليمية المحورية دورًا تجميعيًا أم تفريقيًا ، فإنها سوف تبعث دائمًا ديناميكية جديدة في عمليات التوجه الإقليمي حيثما ظهرت .

المصادر

1) مصطفى شفيق علام ، تغير السياسات في الفكر الاستراتيجي الأنماط والمحددات ، ((القاهرة : المركز العربي للدراسات الإنسانية ، يونيو 2009)) وأيضًا متوفر على الرابط التالي: http:/www.arab-center.org/
2) علي حسين حميد عزيز ، القوى الإقليمية والقوى الكبرى ، دراسة في استراتيجيات الشراكة والتوظيف دراسة حالة ((العراق والولايات المتحدة الأمريكية)) ، أطروحة دكتواه غير منشورة ((جامعة النهرين : كلية العلوم السياسة ، 2007 ،))
3) مهدي حسن زويلف: تخطيط القوى العاملة بين النظرية والتطبيق، ط2، (بغداد: مطبعة الزمان، عام1986م)،
4) هليدا هوخام: تأريخ الصين منذ ما قبل التأريخ حتى القرن العشرين، ترجمة: أشرف محمد كيلاني، ط1، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، عام2002م).

5) نوار جليل هاشم: قياس قوة الدولة : إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى ، المجلة العربية للعلوم السياسية، مجلة دورية محكمة تصدر عن الجمعية العربية، العدد (25)، عام 2010 .

6) أحمد عبد الأمير الأنباري، : السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية ، الأزمة العراقية للفترة (1990_2003) أنموذجًا ، مركز الدراسات الدولية ، بغداد ،2007م.

7) ابتسام محمد عبد العامري: التحديث في الصين دراسة في الأبعاد الأساسية، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، ،العلوم السياسية ، 2006.

8) كاظم هاشم نعمة: الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة، ط1، (طرابلس: الجماهيرية العظمى، منشورات دار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، عام2007م).

9) محمد نعمان جلال: الركائز الاستراتيجية لسياسة الصين الخارجية الذكرى الستون للثورة الصينية، مركز الجزيرة للدراسات–تقارير، 2022/1/9. www.aljazeera.net

10) محمد جواد علي، اليابان ونموذجها الجديد في تحقيق توازنها الاقتصادي العالمي ، مجلة آفاق ، بغداد ، العدد(9) عام 1992م .

11) مينا حاتم محمد: مستقبل الدور العالمي للصين، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية– قسم الاستراتيجية، 2008م.

12) عبد الحسن الحسيني،التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة – قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا ، ط1، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2008م).

13) جعفر كرار أحمد: الصين بعد رحيل دينج شياوينج–دراسة: حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، السياسة الدولية، العدد (128)، أبريل–1997.

14) عبيده نحاس، مستقبل الصين بعد دينغ، شؤون دولية، العدد (375)، السنة الثامنة، مارس–1998م .

15) محمد علي القوزي: العلاقات الدولية في التأريخ الحديث والمعاصر، ط1، (بيروت–لبنان: دار النهضة العربية، عام2002م).

16) محمد عبد الوهاب الساكت: الموقف العربي من القضايا الصينية، مجلة الفكر السياسي، العدد (7)، عام 1999م.

17) سعد حقيق توفيق: النظام الدولي الجديد، ط1، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، عام 1999).

18) عنتر محمد أحمد عبد العال: إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر، كلية التربية–جامعة سوهاج، عام2007م. www.jedu.sohag.sci.eg.com

19) وي وي زانج، الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية، (أبو ظبي: دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (11)، 1994م.

20) جون ثورنتون وآخرون: الصين المتغيرة واحتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه: الدول المارقة، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، (أبو ظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة، عام2009م.

21) نزار عبد المعطي زيدان: العلاقات الأمريكية– الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد، مجلة سياسية دولية، العدد (132)، عام 1998م.

22) وليد سليم عبد الحي، مصدر المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1978–2010)م، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000م) .

23) توماس ويلبون: السياسة الدولية في شمال شرق آسيا–المثلث الاستراتيجي (الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية)، (أبو ظبي، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (12)، 1994.

24) إليزابيث إكونومي: القفزة الكبرى إلى الوراء! تكاليف أزمة الصين البيئية، ط1 (أبو ظبي: دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (75)، 2008م).

25) يامن خالد يسوف: واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، ط (بلا)، (دمشق: وزارة الثقافة–الهيأة العامة السورية للكتاب، 2010م.

26) عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، ود. رشاد مهدي هاشم: التخطيط الصناعي، ط (بلا)، (الموصل: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1989م.

27) مغاوري شلبي علي: التنسيق يخرج من القمم لقيادة العالم، قضايا اقتصادية. اقتصاديات دولية، إسلام إون لاين، عام2001م.

28) أحمد السيد النجار: الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، كراسات استراتيجية، السنة السابعة عشرة، العدد (979)، 2007م.

29) عبد القادر محمد فهمي: دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، ط1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد (42)، 2000م).

30) نوار جليل هاشم: قياس قوة الدولة : إطار تحليلي لقياس قوة الصين مقارنة بدول كبرى ، المجلة العربية للعلوم السياسية، مجلة دورية محكمة تصدر عن الجمعية العربية، العدد (25)، عام 2010.

31) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة: محمد كامل عارف، مراجعة: د. علي حسين حجاج، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عالم المعرفة (142)، تشرين الأول، 1989م.

32) براد روبرتدس وآخرون: الصين: القوة المنسية، ترجمة: سميرة إبراهيم عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، العدد (43)، جامعة بغداد، 2010م.

33) سعد التميمي: بعد ماكاو: هل تعود تايوان إلى الصين، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (36)، السنة الثانية، 2000م.

34) ليوشي لينغ: قوة الصين التقنية لا تتماثل وقوتها الصناعية، دراسات استراتيجية، المركز العربي للمعلومات، www.arabsino.com.

35) عبيده نحاس: مستقبل الصين بعد دينغ، شؤون دولية، العدد (375)، السنة الثامنة، مارس–1998م،.

36) زلمي خليل زاد: التقييم الاستراتيجي، ط/1، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، 1997م.

37) محمد علي رضا آل جاسم: القواعد الأساسية في الاقتصاد الدولي، ط2، (بغداد: مطبعة التضامن، جامعة بغداد– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1967م).

38) جان ماري شوفالييه: معارك الطاقة الكبرى، ترجمة: لميس عزب، ط1، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية– كتاب العربية–الترجمة (4) 2010م).

39) آلان بيرفيت: يوم تنهض الصين يهتز العالم، ترجمة: هنري زغيب، (بيروت، باريس: منشورات عويدات، 1978م)، ص159.

40) مدحت أيوب: الآسيان بين بكين وواشنطن، السياسة الدولية،(مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجبة، العدد (183)، عام 2011م.

41) هاني إلياس الحديثي: اتجاهات أساسية في سياسة الصين الإقليمية، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (2)، جامعة بغداد، عام 1997م.

42) بيير هاسنر وجوستان فاييس: واشنطن والعالم معظلة القوى العظمى، ترجمة: د. قاسم مقداد، ط1، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008).

43) "التوازن العسكري للعام2007م" أمريكا لا تزال مهيمنة على صياغة الأجندة الدولية، دراسات استراتيجية، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قدس برس–الوسيط التونسية.
wwww.tunisalwosat.com

44) عبد الوهاب عبد الستار القصاب: المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، ط (بلا)، (بغداد: شركة السرمد للطباعة المحدودة، 2000م).

45) محمد عبد السلام: القدرات العسكرية الصينية والتوازن الإقليمي، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (183)، المجلد (46)، السنة السابعة والأربعون، 2011م.

46) وليد سليم عبد الحي ، ((التحديات الاستراتيجية للفكر الصهيوني ، منشورات قضايا)) ، (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات والبحوث ، فبراير 2012).

47) علي سيد النقر: السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009م.

48) معتز محمد سلامة : توسيع الناتو وهموم الصين الآسيوية، مجلة السياسة الدولية، العدد (129) ، القاهرة ، عام 1997.

49) نورهان الشيخ: روسيا.. الشريك الطبيعي للصين، السياسة الدولية، العدد (183)، السنة السابعة والأربعون، كانون الثاني، 2011م.

50) كوثر عباس: مستقبل النظام الأمني الأمريكي في شرق آسيا (الصين واليابان والكوريتين)، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (23) بغداد، شباط-2004م.

51) هاني إلياس خضر الحديثي: اللقاء الروسي الصيني ومستقبل التوازن، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (47)، السنة الثانية، آب-2000م.

52) أمير جبار لفتة: الصين في عالم متغير، بإشراف: د.محمد جواد علي، متابعات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (57)، بغداد-2001م.

53) نزار إسماعيل عبد اللطيف الحيالي: الجديد في: الاستراتيجية النووية الصينية، بإشراف: د. محمد جواد علي، أوراق استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد (8)، السنة الأولى، آب، 1999م.

54) سميرة إبراهيم عبد الرحمن: المثلث الروسي الصيني- الهندي، الأهداف المشتركة، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (7)، السنة الأولى، تموز-1999م.

55) عبد السلام إبراهيم بغدادي: أنسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من انتشار الصواريخ البالستية A.B.M، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الدولية، العدد (97)، جامعة بغداد، السنة الرابعة، عام2002م.

56) علي حسين باكير: العلاقات الروسية- الصينية تحت المجهر، مجلة العصر، www.alaser.ws.com

57) محمد عطية محمد ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ،رسالة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ،غزة،2012.

58) فيروز سلامة ، مستقبل دور روسيا في النظام الدولي ، مدونة طلاب ماجستير الدراسات الدولية ، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية ، جامعة بيرزيت ، فلسطين،ص6. مقالة متوفرة عبر الرابط التالي : http// ialiis.birzeit.edu.

59) علاء عبد الحفيظ محمد ، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة ، مجلة العربية للعلوم السياسية ،العدد47_48، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان،2015م .

60) حيدر زهير جاسم الوائلي ، التنافس الصيني – الياباني في إقليم آسيا الباسفيك ،رسالة ماجستير ،غير منشورة،،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2008.

61) موقع الجزيرة نت ، متوفر على شبكة المعلومات التالية ، تأريخ زيارة الموقع 2022/1/23: https://www.aljazeera.net .